الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

بيان السيدة هيمى اليوسفي
إحاطة أمام مجلس الأمن بشأن سوريا
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة،

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة أمامكم اليوم.

اسمي هيمى اليوسفي، وأتحدث إليكم بوصفي نسوية سورية ومدافعة عن حقوق الإنسان.

أمضيت سنوات أعمل جنباً إلى جنب مع ناشطات سوريات أصررنّ على رواية قصص أراد آخرون طمسها؛ نساء لم يكففن عن المطالبة بالعدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتصدي للمنظومة الأبوية، ورفض أن تُتخذ القرارات التي تمس حياتهن من دون مشاركتهن.

وأود أن أستهل حديثي بسؤال رافقني طوال سنوات عملي: ما معنى أن نكون أحراراً إن ظللنا نخشى الجهر بآرائنا؟

لقد أتاح سقوط نظام الأسد للسوريين فرصة تاريخية بعد عقود من الحكم الاستبدادي والقمع والخوف. لكن الاختبار اليوم يكمن في ما إذا كان بوسع السوريين التعبير عن آرائهم دون خوف أو خشية من الانتقام، وما إذا كانت المؤسسات التي يجري بناؤها ستحمي حقوقهم أم ستعيد إنتاج أنماط السيطرة القديمة.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى ثلاث قضايا مترابطة: العنف الذي تتعرض له النساء في الفضاء العام، والقيود المفروضة على تنظيم العمل الإعلامي، وهشاشة الحيز المتاح للمجتمع المدني المستقل.

أولاً، تتعرض النساء السوريات اللواتي يجهرن بآرائهن للإساءة عبر الإنترنت، بما يشمل التهديدات ذات الطابع الجنسي والتشهير وكشف معلوماتهن الشخصية بقصد استهدافهن، فضلاً عن حملات تسعى إلى النيل من مصداقيتهن.[1] وتواجه النساء المنتميات إلى فئات مهمشة، وكذلك اللواتي يتحدين السرديات السياسية والأبوية السائدة، مخاطر إضافية.[2]

وليست هذه الاعتداءات بالضرورة عفوية أو حوادث معزولة؛ فقد وثّقت تحقيقات صحفية حملات منسقة تشارك فيها شبكات من حسابات التواصل الاجتماعي، تعمل على تضخيم الاتهامات وترويج روايات مضللة وتأجيج العداء تجاه النساء اللواتي يمارسن حقهن في التعبير، سعياً إلى إسكاتهنّ.[3] وفي بعض الحالات، أمكن تتبّع هذا النشاط إلى مجموعات مغلقة على تطبيق واتساب، زُعم أنها تضم مسؤولين في وزارة الإعلام، وإن كان المعنيون قد نفوا توجيه تلك الحملات.[4]

وتجري هذه الاعتداءات في سياق يتسم بمحدودية شديدة لتمثيل النساء في مؤسسات المرحلة الانتقالية في سوريا، بما فيها مجلس الشعب[5] والمواقع العليا لصنع القرار.[6] وهنا يبرز تناقض مقلق في تقديم وجود النساء دليلاً على شمولية المرحلة الانتقالية، فيما تتعرض النساء اللواتي يتحدّين السلطة للهجوم والاستهداف.

ولا تقف تبعات هذه الاعتداءات عند حدود الشاشات. فعندما تمارس صحفية الرقابة الذاتية، أو تنسحب ناشطة من المشاركة في الشأن العام، أو تكفّ مدافعة عن حقوق الإنسان عن نشاطها، تخسر مجتمعاتهن أصواتاً كان من شأنها نقل تجاربها إلى النقاش العام. وقد تفضي الإساءة عبر الإنترنت أيضاً إلى الابتزاز، أو أعمال انتقامية من جانب أفراد الأسرة، أو العنف الجسدي.[7]

تحتاج النساء السوريات إلى آليات ميسّرة للإبلاغ عن الانتهاكات، وخدمات تتمحور حول الناجيات، ومساءلة مرتكبي هذه الاعتداءات.

لكن لا ينبغي أن نُضطر إلى الاختيار بين الحماية من الإساءة والتمتع بحرية التعبير.

وهذا يقودني إلى القضية الثانية: لا يزال الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لحرية التعبير يبعث على قلق بالغ.

شهدت سوريا انفتاحاً ملحوظاً في مجال التعبير العلني عن الرأي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، غير أن هذا التقدم لا يزال هشاً.[8] فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، وثّقت منظمة العفو الدولية خمس حالات لاحتجاز صحفيين وناشطين بسبب تعبيرهم عن آرائهم عبر الإنترنت بموجب قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٠، الصادر في عهد النظام السابق،[9] والذي يتضمن جرائم صيغت بعبارات فضفاضة واستُخدمت أحكامه بصورة انتقائية ضد منتقدي السلطة. ولا يزال هذا القانون، إلى جانب الأحكام القانونية الموروثة المتعلقة بالتشهير والذم والقدح والجرائم الإلكترونية، يُستخدم لتجريم النقد والنشاط المدني، فيما تظل الحماية من الإساءة والتحريض عبر الإنترنت غير متسقة في تطبيقها.[10]

لا يجوز أن تتحول الاستجابة للعنف عبر الإنترنت إلى ذريعة لفرض رقابة حكومية مفرطة على الفضاء الرقمي. فالقوانين الرامية إلى حماية النساء أو التصدي للمحتوى الضار أو المعلومات المضللة قد تُلحق مزيداً من الضرر عندما تكون أحكامها مبهمة وفضفاضة أو تُنفّذ بصورة انتقائية. ومع شروع سوريا في إصلاحات دستورية وتشريعية، تبرز ضرورة إرساء ضمانات واضحة تكفل حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام ومشاركة النساء في النقاش العام. ولا بد من وضع هذه الضمانات بمشاركة فعلية وهادفة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات حقوق المرأة.

وحين لا يستطيع الصحفيون السوريون الاتّكال على القانون لحمايتهم، بل يخشون إساءة استخدامه ضدهم، فإن ذلك قد يدفعهم إلى الرقابة الذاتية. ولا يجوز أن تقيّد التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي، أو كيفية تطبيقها، الصحافة الاستقصائية أو الوصول إلى المعلومات، أو أن تُستخدم لإسكات الانتقادات الموجهة إلى المسؤولين العموميين أو ثني الصحفيين عن كشف الانتهاكات.[11]

ثالثاً، يشكّل المجتمع المدني المستقل ركيزة أساسية للمساءلة والثقة العامة والحوكمة الديمقراطية في سوريا. ولا بد من الاعتراف بالمنظمات النسوية وتلك التي تقودها النساء بوصفها جهات فاعلة مستقلة، من حقها مساءلة السياسات ومحاسبة السلطات، لا مجرد جهات منفذة للخطط الحكومية أو شريكة في تقديم الخدمات الإنسانية أو الاجتماعية. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات عقبات بيروقراطية في التسجيل والحصول على الموافقات على المشاريع، ومحدودية في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وقيوداً على التمويل، ومحاولات للنيل من شرعيتها.[12]

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، سُجّلت في سوريا مئات منظمات المجتمع المدني،[13] غير أن التسجيل وحده لا يكفل حرية العمل. إن القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتنظيم العام، والمتطلبات الإدارية غير الواضحة، وخطر التعرض لأعمال انتقامية؛ كلها عوامل قد تثني المنظمات عن الاضطلاع بالعمل ذاته الذي تتطلبه عملية انتقالٍ تتسم بالمصداقية.[14] ولا بد أن يتمكن المجتمع المدني الحر والمنفتح من التنظيم الجماعي، وتأسيس نقابات عمالية ومهنية مستقلة، وعقد النقاشات العامة، والتعبير عن النقد، والمشاركة في القرارات التي تمس حياة أفراده.

أصحاب السعادة، تقودني هذه الشواغل إلى تقديم التوصيات التالية:

أولاً، إلى السلطات السورية الانتقالية:

- اجعلوا مشاركة النساء أولوية. أحثّكم على ضمان مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومُجدية وآمنة في المؤسسات السياسية وعمليات الانتقال، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والتشريعي، والعدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن، والحوكمة المحلية. ولا بد أن ينعكس التمثيل في قدرة فعلية على التأثير في القرارات، لا أن يقتصر على مجرد الحضور.

- وأحثّكم كذلك على تعليق تطبيق القوانين المقيّدة لحرية التعبير والتجمع الموروثة من عهد الأسد، وضمان توافق جميع التشريعات مع التزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان.[15] وينبغي أن تكون القوانين التي تتناول قضايا من قبيل الإساءة عبر الإنترنت وحرية الإعلام[16] وعمل المجتمع المدني واضحة ومحددة ومتناسبة، وأن تُطبّق دون تمييز أو تدخل سياسي. كما يجب إجراء تحقيقات سريعة في الهجمات الموجهة ضد النساء، كما ينبغي توفير سبل معالجة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمُمارس عبر التكنولوجيا، على أن يتم تطوير هذه السبل بالتشاور مع خبراء وخبيرات في حقوق المرأة والحقوق الرقمية. ويجب أن تكفل هذه التدابير حماية خصوصية الناجيات واستقلاليتهنّ، و ألّا تؤدي إلى تجريم اللواتي يبلّغن عن الانتهاكات..

ثانياً، إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع:

أدعوكم إلى ضمان أن يسهم الانخراط الدبلوماسي ودعم تعافي سوريا في تعزيز الجهود التي يقودها السوريون لتحقيق المساواة والمساءلة وسيادة القانون. وينبغي تقييم التقدم المحرز وفق معايير مرجعية ملموسة، تشمل المشاركة الفاعلة للنساء، وحماية الناشطين والمدافعين

عن حقوق الإنسان من الأعمال الانتقامية، وقدرة وسائل الإعلام والمجتمع المدني على العمل والتنظيم من دون تدخل. وينبغي أن تستند هذه المعايير إلى التزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن تُطوَّر من خلال مشاورات جادة مع المجتمع المدني السوري. كما ينبغي للدول الأعضاء طرح أي تراجعات في هذا الصدد بشكل مستمر عبر القنوات الدبلوماسية.

ثالثاً، إلى الأمم المتحدة:

ينبغي لكيانات الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص مواصلة إجراء مشاورات مع طيف متنوع من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين والصحفيات، والمنظمات النسوية، والجهات الفاعلة على المستوى القاعدي في مختلف أنحاء سوريا. ويجب أن يُسترشد بتوصيات هذه الجهات لدى الانخراط السياسي مع السلطات الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوافر لأي حضور مستقبلي للأمم المتحدة خبرات متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي، وقدرة على رصد الانتهاكات التي ترتكبها الجهات التابعة للدولة وغير التابعة لها، بما يشمل القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والعقبات التي تعترض مشاركة النساء، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وأخيراً، إلى الجهات المانحة:

أحثّكم على دعم المجتمع المدني السوري المستقل بتمويل مستدام ومرن، وضمان إسهام المساعدة المقدمة لإعادة الإعمار ودعم المؤسسات في تعزيز المساواة والمساءلة وسيادة القانون.

أصحاب السعادة،

ناضلنا سنوات من أجل الحرية والكرامة والعدالة. وتكبدنا خسائر جسيمة، لكننا لم نفقد الأمل. ونضالنا اليوم هو من أجل بناء وطن تُصان فيه الحريات، ولا يكون فيه أحد بمنأى عن المساءلة. لدى سوريا فرصة سانحة لتحقيق ذلك، غير أن اغتنامها يقتضي تحولاً جذرياً في العلاقة بين الدولة ومواطنيها.

إن الاستقرار القائم على الصمت ليس سلاماً. وأي مرحلة انتقالية تُقصى عنها النساء لن تفضي إلى المستقبل الذي يستحقه السوريون. شكراً لكم.

---

[1] Syrian Feminist Lobby, “Position Paper on the Situation of Women in Syria and the Requirements for the Transitional Period,” pp. 6-7, 14 August 2026, https://syrianfeministlobby.org/en/2026/08/14/position-paper-on-the-situation-of-women-in-syriaand-the-requirements-for-the-transitional-period/; DW Akademie, “Safer platforms, stronger participation: Mapping gender-based violence online in Syria,” 19 March 2026, https://akademie.dw.com/en/safer-platforms-stronger-participation-mapping-impacts-drivers-and-responses-to-gender-based-violence-online-in-syria/a-76398807.

[2] DW Akademie, “Safer platforms, stronger participation: Mapping gender-based violence online in Syria,” pp. 23-26, 19 March 2026, https://akademie.dw.com/en/safer-platforms-stronger-participation-mapping-impacts-drivers-and-responses-to-gender-based-violence-online-in-syria/a-76398807.

[3] Nardine Al-Rawi and Sami Sabir, “Coordinated digital campaigns targeting dissidents and activists in Syria,” Arab Reporters for Investigative Journalism, 21 October 2026, https://arij.net/investigations/syria-coordinated-campaigns-targeting-activists/; OHCHR, “Statement by the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic accompanying its Oral Update to the 63rd Session of the Human Rights Council,” 8 September 2026, https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2026/09/statement-independent-international-commission-inquiry-syrian-arab?sub-site=HRC [expressing concern about the impact of hate speech and threats of violence on women’s willingness to participate in public affairs]; Zaina Erhaim, “The Algorithm of Fear: Influencers, Impunity, and the Silencing of Syrian Women,” Arab Reform Initiative, 17 July 2026, https://www.arab-reform.net/publication/the-algorithm-of-fear-influencers-impunity-and-the-silencing-of-syrian-women/.

[4] Nardine Al-Rawi and Sami Sabir, “Coordinated digital campaigns targeting dissidents and activists in Syria,” Arab Reporters for Investigative Journalism, 21 October 2026, https://arij.net/investigations/syria-coordinated-campaigns-targeting-activists/.

[5] Women comprise 22 of 206 members of the People’s Assembly (10.7%), 15 of whom were appointed in July 2026 by the President. Briefing to the UN Security Council by Deputy Special Envoy Claudio Cordone, 21 July 2026, S/PV.10199, https://docs.un.org/S/PV.10199.

[6] For example, only one member of the transitional cabinet is a woman, and all fourteen regional governors are men. UN Women, “Update on Women, Peace and Security in Syria,” p. 2, 30 April 2026, https://knowledge.unwomen.org/sites/default/files/2026-05/IEG-meeting-2026-04-30-Syria-update-en.pdf.

[7] ACAPS, “Technology-Facilitated Gender-Based Violence in Northwest Syria,” pp. 17-18, 3 June 2025, https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20250603_ACAPS_UNFPA_Syria_TFGBV.pdf.

[8] See Research Center for Alternative Development et. al., “Joint Submission to the Universal Periodic Review of Syria,” ¶29-39, 17 July 2026, https://annd.org/en/publications/details/syria-upr-joint-civil-society-submission; Committee to Protect Journalists, “Joint Submission by the Committee to Protect Journalists and the Syrian Centre for Media and Freedom of Expression for the 54th Session of the Universal Periodic Review Working Group, January-February 2027 - Syrian Arab Republic,” 17 July 2026, https://cpj.org/wp-content/uploads/2026/07/UN-UPR-CPJ-and-SCM-Syrian-Arab-Republic-Stakeholder-Submission.pdf.

[9] Amnesty International, "Syria: Suspend use of Assad-era cybercrime law pending reform," 24 July 2026, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2026/07/syria-suspend-use-of-assad-era-cybercrime-law-pending-reform/.
[10] Amnesty International, "Syria: Ending Impunity, Protecting Rights - Submission to the 54th Session of the UPR Working Group, January-February 2027," ¶13-15, July 2026, https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2026/07/MDE2409242026ENGLISH.pdf; Human Rights Watch, "Submission to the Universal Periodic Review of the Syrian Arab Republic," ¶19-25, 16 July 2026, https://www.hrw.org/news/2026/07/16/submission-to-the-universal-periodic-review-of-syrian-arab-republic; Syrian Initiative for Fundamental Rights, "Joint Position Paper on the Directive from the Minister of Social Affairs and Labor," 22 October 2025, https://thesifr.org/en/papers/social-affairs-directive-2025-10/.
[11] Amir Huquq, Mohammad Deeb Bazzet and Mowaffat al-Khouja, "Syrian Media: Mechanisms Hamper Access to Information as Law Is Drafted in the Shadows," Enab Baladi, 27 August 2026, https://english.enabbaladi.net/archives/2026/08/syrian-media-mechanisms-hamper-access-to-information-as-law-is-drafted-in-the-shadows/; Enab Baladi, "Journalists Discuss Proposals for New Syrian Media Law," 22 July 2026, https://english.enabbaladi.net/archives/2026/07/journalists-discuss-proposals-for-new-syrian-media-law/amp/.
[12] Femena, "Syria in Transition: Women Human Rights Defenders, Civic Space, and Gender Justice," 3 August 2026, https://femena.net/2026/08/03/syria-in-transition-women-human-rights-defenders-civic-space-and-gender-justice/.
[13] Fadel Abdulghany and Kenneth Roth, "Assessing Syria's Progress Since Assad," Opinio Juris, 20 February 2026, https://opiniojuris.org/2026/02/20/assessing-syrias-progress-since-assad/ [noting that over 650 NGOs registered in the first half of 2025]; The Syria Report, "Chart: NGOs Registered in Syria Per Governorate (2025)," 6 January 2026, https://syria-report.com/chart-ngos-registered-in-syria-per-government-2025/.
[14] See European Union Agency for Asylum, "Freedom of expression, civic space and criticism of the authorities," July 2026, https://www.euaa.europa.eu/syria-country-focus/222-freedom-expression-civic-space-and-criticism-authorities; Cathrin Schaer and Omar Albam, "How an Assad-era law is threatening Syrian civil society," DW, 5 February 2026, https://www.dw.com/en/how-an-assad-era-law-is-threatening-civil-society-groups-in-syria/a-75824075.
[15] See for example Syrian Initiative for Fundamental Rights, "From State Control to Safeguarding Independence: Essential Safeguards for Syria's New Law on Associations," 8 September 2026, https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2026/09/From-State-Control-to-Safeguarding-Independence-Essential-Safeguards-for-Syrias-New-Law-on-Associations.pdf.
[16] See Syria Today, "Media Prohibitions in Syria: Regulation or a Renewed Threat to Press Freedom?" translation by The Syrian Observer, 30 June 2026, https://syrianobserver.com/syrian-actors/media-prohibitions-in-syria-regulation-or-a-renewed-threat-to-press-freedom.html.